العلاقات التركية القطرية

في ظل التوازنات الإقليمية

د. محمود سمير الرنتيسي

SETA

العلاقات التركية القطرية
في توازنات القوَّة الإقليمية

العلاقات التركية القطرية
في توازنات القوَّة الإقليمية

تأليف
محمود سمير الرنتيسي

SETA مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

كتاب ستا 83

ISBN: 978-625-7712-74-3

© 2022 SET Vakfı İktisadi İşletmesi

1. Baskı: Mart 2022, İstanbul

محمود الرنتيسي

باحث في قسم السياسة الخارجية لدى مركز سيتا للدراسات، ورئيس التحرير التنفيذي لمجلة رؤية تركية، ومحاضر زائر في قسم العلوم السياسية في جامعة إسطنبول ميديبول، حاصل على ماجستير الدبلوماسية والعلاقات الدولية، وعلى الدكتوراة في العلاقات الدولية من جامعة غازي بأنقرة، وتشمل دراساته الشؤون التركية والخليجية والقضية الفلسطينية، وقد صدر له عدة كتب ودراسات منها السياسة الخارجية لقطر تجاه دول الربيع العربي والقضية الفلسطينية، الصادر عن مركز الجزيرة للدراسات.

تأليف : محمود سمير الرنتيسي

تصميم الغلاف : أركان سغوت

تصميم : مؤسسة حرف

التصحيح اللغوي : مؤسسة حرف

الطبع والتجليد :

شركة Turkuvaz Haberleşme ve Yayıncılık إسطنبول

كتب ستا

Nenehatun Cd. No: 66 GOP Çankaya 06700 Ankara

Tel: +90 312 551 21 00 | Faks: +90 312 551 21 90

www.setav.org | info@setav.org

فهرس المحتويات

شكر وتقدير 9

مقدمة 11

الفصل الأول: القوَّة 21

مدخل 21

أولاً: مفهوم القوَّة وأشكالها 22

1. مفهوم القوَّة 22

2. أشكال القوَّة 24

ثانياً: نظريات العلاقات الدولية والقوَّة 30

1. النظرية الواقعية 30

2. النظرية الليبرالية 38

3. النظرية البنائية 39

4. الواقعية الكلاسيكية الجديدة 39

الفصل الثاني: القوَّة المتوسِّطة 51

أولاً: مفهوم القوَّة المتوسِّطة وتطوُّره 51

1. جذور مفهوم القوَّة المتوسِّطة 51

2. تطوُّر مفهوم القوَّة المتوسِّطة 51

3. تعريف القوى المتوسِّطة وإشكاليات التعريف 55

4. خصائص القوى المتوسِّطة 57

5. الفرق بين القوى المتوسِّطة التقليدية والصاعدة 58

ثانياً: استراتيجيات القوى المتوسِّطة 60

ثالثاً: الأسلوب الذي سنتبعه في تصنيف القوى المتوسِّطة 62

1. تصنيف الدول وفقاً لحسابات القوَّة 63

2. قياس تأثير القوى المتوسِّطة 66

3. مؤشر سياسات الهوية 69

الفصل الثالث: الدول الصغيرة 73

أولاً: مفهوم الدول الصغيرة وخصائصها 74
1. تطوُّر مفهوم الدولة الصغيرة..... 74
2. تعريف الدولة الصغيرة..... 78
3. السياق الإقليمي في تعريف الدول الصغيرة 81
4. خصائص الدول الصغيرة 81
ثانياً: منظورات التعامل مع الدول الصغيرة 83
1. نظريات العوامل المحلية والدول الصغيرة..... 83
2. البنائية الاجتماعية والدول الصغيرة 86
3. الواقعية الكلاسيكية الجديدة والدول الصغيرة 86
ثالثاً: استراتيجيات الدول الصغيرة 88
1. توازن القوى والدول الصغيرة..... 90
2. التقاطر/ اللحاق بالركب 93
3. العزلة..... 95
4. التحوط..... 95
5. إستراتيجية تعظيم التأثير 97
رابعاً: الدولة الصغيرة الذكية 99
خامساً: المعيار المرجح خلال هذا الكتاب..... 101
خاتمة الفصل 103
الفصل الرابع: القوى المتوسِّطة والصغيرة في الشرق الأوسط 105
أولاً: بنية الشرق الأوسط..... 107
ثانياً: القوى الفاعلة في الشرق الأوسط 114
1. القوى الكبرى في الشرق الأوسط..... 114
2. القوى المتوسِّطة والصغيرة في الشرق الأوسط..... 124
3. الدول الصغيرة في الشرق الأوسط 127
4. الفاعلون من غير الدول في الشرق الأوسط 132
ثالثاً: تركيا كقوَّة متوسِّطة 134
1. هل تركيا قوَّة متوسِّطة صاعدة أم تقليدية؟ 141
2. تنقل تركيا بين أدوار القوَّة المتوسِّطة 145

رابعاً: قطر كقوَّة صغيرة ذكيَّة..... 150
1. قطر كقوَّة صغيرة..... 150
2. تحديات قطر والقوَّة الصغيرة الذكية..... 156
خامساً: العلاقة بين قوَّة متوسِّطة وقوَّة صغيرة في الشرق الأوسط 166
خاتمة الفصل 172
الفصل الخامس: العلاقات التركية القطرية 173
أولاً: العلاقات التاريخية بين تركيا وقطر 173
1. من العهد العثماني إلى بدايات الألفية الثانية 175
2. من بداية الألفية الثانية حتَّى 2019 195
ثانياً: العوامل المحددة للعلاقات التركية القطرية..... 199
1. العوامل الدولية والإقليمية 199
2. العوامل المحلية لدى تركيا وقطر..... 242
– تصورات الزعماء..... 242
– الثقافة الاستراتيجية..... 250
– العلاقة بين الدولة والمجتمع 252
– المؤسسات المحلية..... 254
ثالثاً: تطوُّر العلاقات بين تركيا وقطر 2020–2002 255
1.المستوى السياسي 255
2. المستوى الاقتصادي..... 259
3. المستوى العسكري..... 264
4. في مجال الطاقة..... 267
5. المستوى الإعلامي 269
6. المستوى الثقافي..... 271
خاتمة الفصل 273
خاتمة وتقييم..... 274
المصادر والمراجع 281

شكر وتقدير

في البداية أتقدَّم بالشكر لله عز وجل الذي وفَّقني لإتمام هذا الكتاب المستمدِّ من رسالة الدكتوراه في العلاقة بين القوى المتوسِّطة والدول الصغيرة، في النظام الدولي تركيا وقطر نموذجاً، والتي نوقِشت باللغة التركية في حزيران/ يونيو 2020 في جامعة غازي بأنقرة. وأقدِّم الشكر للعزيزين أمي وأبي لفضلهما عليَّ ودعائهما لي، ولزوجتي الغالية التي كانت مساندة لي، ولبناتي الحبيبات آية ونسمة، وأخصُّ ابني أنس الذي وُلِد مع بداية العمل في خطَّة رسالة الدكتوراه نهاية عام 2015، وقد انشغلت به بسبب تشخيصه باضطراب التوحُّد، وكان وجوده حولي بمثابة مصدرِ إلهامٍ نحو إكمال العمل، وهنا أتمنَّى له الشفاء ولكل أطفالِ التوحُّد، والعون واليسر لأهلهم الذين يقفونَ معهم في طريق الحياة الشاق.

وهنا أيضاً أتقدم بالشكر الجزيل لمركز سيتا للدراسات الذي يعد أكبر مراكز الأبحاث في تركيا والذي استفدت خلال العمل معه عبر 8 سنوات، ولرئيسه الدكتور برهان الدين دوران، ورئيس تحرير مجلة رؤية الدكتور رمضان يلدرم، الذي كان له دور كبير في تشجيعي على مواجهة صعوبات دراسة الدكتوراة، وكافة الأساتذة والزملاء في المركز وعلى رأسهم د. محي الدين أتامان الذي كان له دور كبير في توجيهي خلال إعداد خطة الكتاب.

كما يسرُّني أيضاً أن أوجِّه شكري الخاص لكلِّ من وقف معي في هذه الدراسة بنصيحةٍ أو معلومةٍ، أو ساعدني في إيجاد المراجع، وأشكر على وجه الخصوص أستاذي البروفسور الدكتور محمد شاهين الذي أشرف على هذه الرسالة، كما أشكر أستاذتي في الجامعة البروفسور دكتور توريل شاهين يلماز التي استفدت من نصائحها، وكذلك البروفسور بيرول أكغون. كما أشكر كلَّ الأساتذة الذين استفدت من علمهم في جامعة غازي وعلى مدار حياتي الدراسية.

ولا أنسى هنا أن أشكر مؤسسة المنح التركية YTB التي قدَّمت لي منحة دراسة الدكتوراه في جامعة غازي بأنقرة. كما أشكر كلَّ الأساتذة والباحثين الذين أجريتُ

معهم المقابلات، وقدَّموا لي فوائد كبيرة، وهم الأساتذة: برهان الدين ضوران ومحي الدين أتامان ومروان قبلان وجابر الحرمي وعبد العزيز آل محمود وطلحة كوسيه وكمال إنات وبشير نافع وبيانكا توروسيان وعلي أصلان وحسن بصري يالتشن، ومرَّة أخرى لا أنسى تشجيع أمِّي الكبير لي لإتمام رسالة الدكتوراه ودعواتها الوافرة لي بالتوفيق والنجاح.

مقدمة

يتكوَّن النظام الدولي من مجموعة من الفاعلين، وفيما تُعتبَر الدولة هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي فإنَّ تأثير الدول يختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر، نظراً لاختلاف قوَّة الدول بعضها عن بعض، كما أنَّ توزيع القوَّة في النظام الدولي يساهم في تحديد شكل النظام الدولي، ومع ذلك يتمُّ تقسيم الدول في النظام إلى قوى كبرى وقوى متوسِّطة وقوى صغيرة، وهو تصنيف قديم بدأ مع بدايات نظام الدولة القومية في أوروبا عندما قسم عمدة ميلانو العالم إلى ثلاثة أنواع من الدول هي: الإمبراطوريات Grandissime والقوى المتوسِّطة Mezano والقوى الصغرى Picci-oli، وبالرغم من نفوذ القوى الكبرى وامتداد مساحات تأثيرها وهيمنتها على النظام الدولي فإنَّ القوى المتوسِّطة والصغرى تسعى دائماً لتُعظِّم من قوَّتها وتأثيرها ومكانتها بما يتناسَب مع التغيُّرات في طبيعة النظام الدولي وفي نوعية توازن القوَّة داخل النظام الدولي ومع التغيُّرات في أشكال القوَّة، وخاصَّة في نظامها الفرعي/ الإقليمي.[1]

وقد كانت أدبيَّات العلاقات الدولية تُركِّز في السابق على القوى الكبرى فحسب، وحتَّى إن درسَت القوى المتوسِّطة والصغرى فإنَّها كانت تدرسها في سياق علاقاتها مع القوى الكبرى، أمَّا في هذا الكتاب فنحن نسلِّط الضوء على موضوعٍ ندر الحديثُ عنه وهو علاقة القوَّة المتوسِّطة بالصغيرة. كما يتميَّز الكتاب بأنَّ البحث يتناول قوَّة متوسِّطة وأخرى صغيرة في الشرق الأوسط، بينما أغلب الأدبيات تتناول القوى المتوسِّطة والصغيرة وفقاً للمفهوم والسياسة الغربية، ومن المعلوم أنَّ منطقة الشرق الأوسط يتميَّز عن غيره من الأقاليم باحتدام الصراعات واختلاف الأجندات بشكلٍ فارق، ممَّا يميِّز قواه المتوسِّطة والصغيرة عن القوى المتوسِّطة والصغيرة في أقاليم أخرى، كما أنَّه يتميَّز بعدم كون أيٍّ من دوله قوَّة كبرى؛ ولكن كلُّ القوى الكبرى تقريباً لها تواجد فيه. ومع أنَّ هذا الأمر يُعدُّ دافعاً لدراسة العلاقات بين دُوله من منطلق هذه المفاهيم إلا أنَّ كثيراً من الطروحات تتجنَّب هذه المفاهيم وتركِّز على جوانب أخرى.

---

(1) Yalçın, H. B. (2012). "The Concept of "Middle Power" and the Recent Turkish Foreign Policy Activism". *Afro Eurasian Studies*, 1(1), 195-213.

وقد بدأ الحديث عن دور القوى الصاعدة أو القوى المتوسِّطة بشكل أكبر بعد انهيار نظام القطبية الثنائية بانتهاء الحرب الباردة، والحديث عن علاقة هذه الدول بالقوى الكبرى، والدور الذي يمكن أن تؤدي هذه الدول في استقرار النظام الدولي. ومع أنَّ الاهتمام تزايد في الآونة الأخيرة بالقوى المتوسِّطة إلا أنَّ الاهتمام كان ينصبُّ على دعم دور القوَّة العظمى أو السياسات الليبرالية، ولم يركِّز على بعدٍ مهم في قراءة القوَّة المتوسِّطة والذي ينسجم مع تعريف القوَّة المتوسِّطة بأنَّها "دولة فاعلة لها تأثيرٌ محدود على تقرير توزيع السلطة في نظامٍ إقليمي معين، ولكنَّها قادرة على نشر مجموعة متنوِّعة من مصادر القوَّة لتغيير موقف القوى العظمى والدفاع عن موقفها الخاص في المسائل المتعلقة بالأمن القومي أو الإقليمي الذي يؤثِّر عليها بشكلٍ مباشر".[1]

ومع التراجع الذي طرأ على الهيمنة الأمريكيَّة منذ 2003 بدأت تظهر أهميَّة بعض الدول وأدوارها المؤثِّرة في الأقاليم أو على صعيد المطالبة بإصلاح النظام الدولي. وفي نفس السياق لعبت بعض الدول الصغيرة أدواراً مهمَّة في قضايا دولية، وكانت في بعض الأحيان سبباً في بدء حروب أو إنهائها، وكان بعضها بارزاً على مستوى إقليمه الفرعي. ولهذا الأمر فإنَّ الكتاب يتميَّز عن الدراسات التي تناولت القوى الكبرى فقط بتناول القوى المتوسِّطة والدول الصغيرة، حيث يتناول مفهوم القوى المتوسِّطة والدول الصغيرة لفهم خصائص وأدوار هذه الدول وقدراتها، ثمَّ يتناول العلاقة بين قوَّة متوسِّطة ودولة صغيرة.

يهدف هذا الكتاب إلى فهم العلاقة المتميِّزة بين قوَّة متوسِّطة ودولة صغيرة (العلاقة بين تركيا وقطر) في ظل حالةٍ دوليَّة وإقليميَّة متغيرة ومستقبل التحرُّك المشترك للبلدين معاً، وفي ظلِّ وجود تفسيرات متعدِّدة لمفهوم القوَّة ولتصنيف الدول. وبينما تربط بعض التفسيرات دوافع العلاقة بالمصالح الجيوسياسية أو الأيديولوجيا وغيرها فإنَّنا في الكتاب نسعى للوقوف على الدوافع والأسباب التي تؤثِّر في علاقة قوَّة متوسِّطة مثل تركيا ودولة صغيرة مثل قطر في الشرق الأوسط من منظور شامل، خاصَّة أنَّ

(1) Yalçın, H. B. (2012). "The Concept of "Middle Power" and the Recent Turkish Foreign Policy Activism". *Afro Eurasian Studies*, 1(1), 195-213.

العلاقة بين الدولتين متميِّزة وتمثِّل سياقاً مختلفاً عن المحاور الموجودة لا سيما بدعم الدولتين للربيع العربي ومطالب الشعوب العربية.

ومع تغير مفهوم القوَّة والتفسيرات المتعدِّدة لقوَّة الدول بناءً على الإمكانات المادية والإمكانات غير المادية، ووجود فرق بين مفهوم القوَّة ومفهوم التأثير، ظهرت هناك تصنيفات مختلفة لقوَّة الدول ومنها تصنيف إدوارد جوردن Edward Jordan الذي يعتمد على القدرة الدبلوماسية للدول وحسم سياستها الخارجيَّة في تأمين أمنها واستقرارها.

وقد استُخدِمت تراتبية القوَّة الكبرى والمتوسِّطة والصغيرة في بداياتها ضمن المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، وكان يتم التصنيف بناء على الإمكانات المادية مثل الناتج المحلي الإجمالي والقدرات العسكرية والموقع في النظام الدولي كمحددات رئيسية، مثل تصنيف مارتن وايت Martin Wight حسب القوَّة العسكرية والاقتصادية، وتصنيف باول كيلي Paul Kelly حسب عدد السكان، وفيما كانت معايير مثل المساحة وعدد السكان تصنِّف الدول الصغيرة بشكل سهل نسبياً فقد كان هناك خلاف حول مفهوم القوَّة المتوسِّطة، حيث إنَّه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت سلوكيات السياسة الخارجية لبعض الدول –خاصة السياسات الليبرالية– تأخذ اهتماماً في تحديد القوى المتوسِّطة، ومن هذه السياسات سياسة كندا وأستراليا في الأمم المتحدة واستخدامهما للدبلوماسية المتخصصة Niche Diplomacy، وقد رفعت تصرفاتهم كمواطن صالح في الإقليم أو العالم من (بريستيج) هيبة واعتبار الدولة، وساهمت في زيادة تأثيرها، ولهذا نجد أنَّ الواقعيين يعتبرون القوَّة المتوسِّطة كموقع في النظام الدولي، فيما يعتبر الليبراليون القوَّة المتوسِّطة كسياسات وسلوك، وفي نفس الوقت يعتبرها البنائيون كهوية دولة تؤثر في سياساتها الخارجية وسلوكها، وينطبق هذا الأمر أيضاً على الدول الصغيرة نسبياً.

وبالتالي ما يميز الكتاب أيضاً أنَّه سعى إلى تفادي عيب الاختزال من خلال أمرين: الأول هو التعامل مع الأبعاد المادية وغير المادية لمفهوم القوَّة وبالتالي تناول مفهوم القوَّة المتوسِّطة والدولة الصغيرة من هذا المنطلق، ما يعني التعامل مع تصنيف الدولتين موضع الدراسة ضمن هذا المنظور، وهذا يساعد في تفهُّم احتياجات كلِّ دولة

وسياساتها وقدراتها في الإطار العام انطلاقاً من مكانها في النظام الدولي، أمَّا الأمر الثاني فهو فهم علاقة الدولتين من خلال نظريَّة تعطي أهمية للقوى المتوسِّطة والدول الصغيرة من جهة، ولا تكون نظرية اختزالية تتعامل مع بعدٍ واحد وتتجاهل الأبعاد الأخرى من جهة ثانية، كما يمكن أن تحتوي على بعد يحلل طبيعة العلاقة مستقبلاً.

وبينما لم يجد الكاتب في الأدبيات سوى القليلِ جدًّاً من الدراسات التي تناولت العلاقات بين دولتين من منظور القوَّة المتوسِّطة والدولة الصغيرة فإنَّ الكتاب يقدِّم مساهمة في مجال العلاقة بين قوَّة متوسِّطة ودولة صغيرة، وتزداد الأهمية مع زيادة أدوار القوى المتوسِّطة والصغيرة في ظل تراجع القوَّة العظمى وفي ظلِّ الهشاشة الإقليمية، ويفترض الكتاب أنَّ تفاعل سياسات القوى المتوسِّطة يؤثر على استراتيجيات القوى الكبرى، بالإضافة إلى أنَّ تحرُّكَ قوَّة متوسِّطة ودولة صغيرة معاً في الشرق الأوسط يمكن أن يكون أسهل من تحرُّكِ قوَّتين متوسِّطتين في ظلِّ التنافس الجيوسياسي بين القوى المتوسِّطة فيما بينها، ويمكن أن يساهم في تغيير شكل الإقليم وفقاً لقيود البيئة، كما نفترض أنَّ الدولة الصغيرة تميل إلى التحالف مع الدولة الأبعد جغرافياً عنها والأقدر على توفير الأمن لها، وتفضل في ذلك الأقرب إليها في تصورات الفرص والتهديد.

ومن زاوية أخرى فإنَّ الحالة التي يدرسها الكاتب (تركيا وقطر) مميَّزة بشكل واضح، لأنَّ الدولتين موضع الدراسة تملكانِ علاقاتٍ جيدةً مع القوَّة العظمى، وفي نفس الوقت تمارسان سياسات تعتبر أقرب إلى مصالح شعوب المنطقة وتتعارض في كثير من الأحيان مع مصالح القوى الأخرى في المنطقة. كما أنَّ الدولتين لديهما بُنى مختلفة، فواحدة ديمقراطية والأخرى ملكية، ممَّا يجعلنا نرصد انعكاس هذا الاختلاف على العلاقة، ولا يقتصر الأمر على هذا البعد، فكلُّ دولة لديها من الإمكانات التي ليست موجودةً لدى الأخرى. فعلى سبيل المثال تمتلك تركيا الإمكاناتِ العسكرية والتكنولوجية والدبلوماسية، فيما تمتلك قطر موقعاً جغرافياً وقدراتٍ ماليةً وقوَّة ناعمة، ممَّا يجعل كلَّ طرفٍ يوفر مزايا للآخر للاستفادة منها.

وفي هذا السياق وبسبب حداثة العلاقة بين البلدين فإنَّ هناك القليلَ من المراجع والدراسات التي تناولت العلاقات بين البلدين، وأغلبها بعد عام 2016، مثل كتاب

بيرول باشكان حول العلاقات بين تركيا وقطر (2016) بعنوان Turkey and Qatar in the Tangled Geopolitics of the Middle East، والذي -كما أشار الكاتب- قد اعتمد على التفاصيل التي وردت في رسالة ماجستير Özgür Pala (2014) بعنوان: The Evolution of the Turkish-Qatari Relations from 2002 to 2013: Convergence of Policies, Identities and Interests ومقالة علي باكير Ali Bakir (2019) The Evolution of Turkey—Qatar Relations Amid a Growing Gulf Divide في كتاب Divided Gulf، وقد ركزت مقالة إمام محمد محمود (2018) في مركز الجزيرة للدراسات على استعراض العلاقات الاقتصادية التركية القطرية فقط، فيما تناولت دراسة (2015) لبولنت أراس Bülent Aras وأوزجور بالا Özgür Pala بعنوان: Practical Geopolitical Reasoning in the Turkish and Qatari Foreign Policy on the Arab Spring العلاقات بين تركيا وقطر من ناحية جيوسياسية، وقد تطرَّقت بشكل بسيط إلى موقع الدولتين كقوَّة متوسِّطة ودولة صغيرة، وركَّزت الدراسة على مفهوم التفسير الجيوسياسي، ولم تتعامل سوى مع عدَّة حالاتٍ قليلة، فيما تناولنا في كتابنا الأسباب الجيوسياسية في مدى زمنيٍّ أوسع، بالإضافة إلى النظر في العوامل المحلية والتي لم تتناولها دراسة بالا وأراس.

وقد تحدَّثت دراسة ماجستير (2015) لقدير تورغوت KADİR TURGUT في جامعة بهتشة شهير بعنوان "العلاقات التركية القطرية في سياق الربيع العربي" ARAP BAHARI BAĞLAMINDA TÜRKİYE KATAR İLİŞKİLERİ عن تطوُّر العلاقات بين البلدين في ضوء الربيع العربي فحسب، ولم يجد الكاتب أيَّ دراسة تناولت العلاقة بين الدولتين من منظور القوَّة المتوسِّطة والدولة الصغيرة وفي إطارٍ منهجيٍّ شامل.

وبالتالي فإنَّ هذا الكتاب يأمل أن تُملأ به الفجوة في الدراسات عن العلاقة بين قوَّة متوسِّطة ودولة صغيرة، وفي العلاقات بين دولتين هما تركيا وقطر التي يوجد القليل من الدراسات حولها، كما تتميَّز دراستنا عن الدراسات السابقة ببعدها المفاهيمي، إذ لم تتطرَّق الدراسات السابقة سوى للبعد الجيوسياسي مثل دراسة بولنت أراس وأزوجور بالا، كما تتميَّز دراستنا بالاعتماد على نظريَّة محكمة هي نظرية الواقعية النيوكلاسيكية.

وقبل البدء في تناول العلاقة بين الدولتين ثمَّ تناول تطوُّر مفهوم القوَّة المتوسِّطة وخصائص الدول المتوسِّطة واستراتيجياتها والفرق بين القوى المتوسِّطة التقليدية والصاعدة، ومع وجود أكثر من منظور، فقد رأى الباحث أنَّ الفكرة الأقرب للخروج من الخلاف من أجل الوقوف على تصنيفٍ موحَّد هي الاعتماد على المنظوراتِ الرئيسية معاً، مع أهمية التفريق بين نوعين من أنواع القوى المتوسِّطة والقوى الصغيرة بناء على المعايير التي سيتم ذكرها بعد قليل، وهي معايير تمَّ اعتمادها من قبل مركز The Hague Centre for Strategic Studies HCSS في دراسته حول دور القوى المتوسِّطة في الدبلوماسية المعاصرة، والتي يحاول من خلالها دراسة ماذا يمكن أن تعمل القوى المتوسِّطة في ظل تحول القوَّة من الغرب إلى الشرق؟ وفي دراستنا تمَّت الاستفادة من هذه المعايير وتطبيقها على كلٍّ من تركيا وقطر، حيث اعتمدت الدراسة في تحديد من هي القوَّة المتوسِّطة والدولة الصغيرة على 3 محدِّدات أولها القوَّة Power وتعني أنَّ الدولة يجب أن تتمتَّع بالقدرة الكافية لممارسة السلطة، وأن تكون ثقيلة الوزن على طاولة المفاوضات، وفي تشكيل الحلول، والثاني هو التأثير Influence ويعني أنَّ الدولة يجب أن تكون راسخةً بقوَّة في المجتمع الدولي، أمَّا المعيار الثالث فهو سياسات الهوية Identity Policies ويعني أنَّه يجب على الدولة تصوير هويةٍ تدلُّ على القدرة والرغبة في العمل من أجل التوصل إلى حلول دبلوماسيَّة، وهي موجَّهة تحديداً نحو تعزيز المواطنة الدولية الصالحة، وتتمتَّع بسمعة طيبة في الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية محلياً، وتميز سياسات الهوية بين نوعين من القوى المتوسِّطة: الأولى قوى متوسِّطة مركزية تقليدية Established Middle Power، والثانية قوى متوسِّطة صاعدة Emerging Middle Power، وفي هذا الإطار يمكن تطبيق معيار سياسات الهوية على الدول الصغيرة مع مراعاة الفروق عن القوى المتوسِّطة.

بعد ذلك تناول الكتاب مفهوم الدولة الصغيرة وتطوُّره واتجاهات دراسة الدول الصغيرة وتعريفات المفهوم، والانتقادات التي وجهت لبعض التعريفات، واستراتيجيات الدول الصغيرة، وقد أشرنا إلى موضوع المقارنة الإقليمية للدول الصغيرة حيث مقارنتها بدول عالمية أخرى قد تكون غيرَ عملية، والأفضل أن يتم مقارنتها بالدول داخل إقليمها.

وبعد تحديد معايير تصنيف القوى المتوسِّطة والدول الصغيرة تعاملت الدراسة مع النظرية الواقعية النيوكلاسيكية لفهم العلاقة بين قوَّة متوسِّطة ودولة صغيرة، وقد تمَّ اختيار النظرية الواقعية النيوكلاسيكية بناء على توصيات عدد من العلماء والباحثين الذين رأوا بأنَّها الأنسب لمناقشة سياسات القوى المتوسِّطة والدول الصغيرة، حيث ذهب غيوتشال Goetschel (1998) إلى أنَّ الواقعية الكلاسيكية الجديدة والبنائية هما النظريتان الأكثر منافسة لتحليل الدول الصغيرة، وقد بنى كلٌّ من Cravalho و-Neu mann دراساتهما (2015) على الواقعية النيوكلاسيكية، ووفق دراسة -Pedi, Revec ca (2016) للدول الصغيرة فإنَّ النظرية الواقعية النيوكلاسيكية هي من أكثر النظريات توافقاً مع دراسة الدول الصغيرة وذلك لعدة أسباب:

1. لأنَّها تقر بنسبية إمكانات القوَّة المادية ودورها في تحديد موقع الدولة في النظام.
2. لأنَّها تقبل متغيِّراتٍ من المستوى المحلي، وتقترح أنَّ هذه المتغيِّرات تقع بين سلوك الدولة وضغوط النظام الدولي.
3. لأنَّها تعترف أنَّ متغيرات مستوى تحليلِ الوحدة تعمل مثل أحزمة نقلٍ، تنقل التأثير من الضغوط الهيكلية، ولهذا فإنَّ سلوك الدولة والنتائج لا ترتبط دائماً بمستوى الإمكانات المادية للدول، فبعض الدول تتصرَّف بطريقة أكبر من إمكانياتها، وبعضها تفشل في إدراك ما تمتلكه. وسوف نتعامل مع متغيرات النظرية بشكل تطبيقي في التعامل مع حالة الدراسة.

يعتمد النيوكلاسيكيون على مجموعة منتقاة من الإجراءات المنهجية، وأولها منهج دراسة الحالة المقارنة سواءً كانت الحالة التاريخية التفصيلية أم الحالة الميدانية، ويتم ذلك بتتبُّع مسار الظاهرة في تطوُّرها الزمني وتراتبها السببي، وتساعد على استنتاج عددٍ كبير من الملاحظات، وهذا يتطلَّب كمَّاً كبيراً من المعلومات مما يوجِب تنويع مصادر المعلوماتِ وطرقَ جمعها وأوَّلها المواد الأرشيفية، والتي تتكون في غالباً من وثائق من وزارات الخارجية ومحاضر الاجتماعات والبرقيات الدبلوماسية، وكذلك الخطابات الرسمية والبيانات الصحفية والمجلات والمذكرات والمقابلات الشخصية مع رجال الدولة وصناع القرار وعلماء وخبراء وشهود العيان. وقد قام الباحث بعددٍ

من المقابلات مع شخصيَّات تركية وقطرية، وقام بمراجعة عددٍ من الاتفاقيَّات والوثائق الموقعة بين البلدين وخاصَّة الاتفاق العسكري.

يتكون الكتاب من خمسة فصول أساسيَّة ثمَّ خاتمة وتقييم، وقد ركَّز الفصل الأول على مفهوم القوَّة وأنواعها، وكيف تعاملت نظريَّات العلاقات الدولية الأساسية مع مفهوم القوَّة الذي يحظى بمكانة مركزية في الحوارات بين مختلف نظريات العلاقات الدولية، وهو مع ذلك مفهومٌ ديناميكي ومتغير نظراً للطبيعة الديناميكية في العلاقات بين الدول وتنافسها، وكذلك لتغير أدوات القوَّة وطرق استخدامها، ومع مركزية القوَّة كان هناك من ركَّز على جعل القوَّة في الإمكانات المادية، ومن ركَّز على جعلها في الإمكانات غير المادية، ومن حاول جمع الاثنين معاً، ولهذا ظهرت لدينا مفاهيم مثل القوَّة الصلبة والقوَّة الناعمة والقوَّة الذكية، وفي هذا الفصل حاولنا تناول مفهوم القوَّة وفق نظرة شاملة للإمكانات المادية والإمكانات غير المادية مع أخذ هذا التصور في الاعتبار عند تصنيف القوى المتوسِّطة والدول الصغيرة في الفصول القادمة.

وقد ارتبط مفهوم القوَّة بالنظرية الواقعية بشكل أكبر، حيث تعاملت النظرية مع مراكمة القوَّة والتنافس على القوَّة بين الدول والذي أبرز بدوره مصطلح "توازن القوى" ثمَّ "توازن التهديد"، ولم يقتصر الأمر على العلاقات الثنائية بين الدول في أقاليم محدَّدة بل إنَّ التنافس على القوَّة وصعود قوى وهبوط أخرى يُعدُّ أمراً مُؤثِّراً على طبيعة التحالفات ومن ثمَّ شكل النظام الدولي، ومن الجهة الأخرى فإنَّ شكل النظام يحدِّد نوع التوازن الذي تقوم به الدول ضد بعضها، ففي حالة النظام متعدِّد أو ثنائي القطبية كان هناك توازن خشن، أما بعد أن أصبحت الولايات المتحدة هي من تقود النظام الأحادي القطبية أصبحت الدول الأخرى تتوازن معها "توازناً ناعماً". وبالتأكيد فإنَّ توزيع القوَّة في الأنظمة الإقليمية يؤثر على شكل وطبيعة هذه الأنظمة أيضاً.

وبالإضافة إلى المدرسة الواقعية، فقد تناولنا مفهوم القوَّة في المدرسة الليبرالية والبنائية، ولكنَّنا من خلال تحديدنا لفكرة التعامل بنظرة شاملة مع المفهوم ومع العلاقات بين الدولتين موضع الدراسة في الفصول القادمة فقد أعطينا مساحةً في هذا الفصل للنظرية الواقعية النيوكلاسيكية لعدَّة أسباب، منها أنَّها تميزت بإعطائها مساحة أكبر للقوى المتوسِّطة والدول الصغيرة، ولأنها مزجت بذكاء بين المتغيرات النظامية

يبحث هذا الكتاب تطور العلاقة بين تركيا وقطر التي تتميز علاقتهما عن بقية العلاقات بين العناصر الإقليمية. وقد أدت تطورات النظام الدولي والإقليمي إلى فتح المجال للدولتين للتقارب كما تعزز ذلك بتصورات الزعماء، وتطورت العلاقة من انسجام في بعض السياسات الخارجية إلى تعاون ثم إلى شراكة استراتيجية، تسير نحو شراكة استراتيجية شاملة انعكست على العديد من المجالات. ويساهم التعاون في زيادة تأمينهما ويرفع إمكانية تأثيرهما الإقليمي ودرجة الاستقلالية لديهما في تعاملهما مع بقية القوى. يتميز الكتاب ببحث العلاقة من منظور القوة ومن خلال النظرية الواقعية النيوكلاسيكية، دون اختزال العلاقة في العنصر الأيديولوجي أو المصلحي، ونظرا لاختلاف تصنيف قوّتيهما فقد استفاد البلدان من الإمكانات التي يفتقدها كل بلد، وتوجد لدى شريكه في المجالات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية بشكل تكاملي، وقد بيّنت العديد من الأزمات التي وقعت بعد 2013 إلى وقوف الدولتين مع بعضهما البعض بشكل قوي.

9 786257 712743

SETA